من أخطاء علم النحو عند معلميه في مصر

(تقويمها وأسبابها)

الدكتور

عبد العزيز عياد عبد العاطي

مدرس اللغويات – بكلية اللغة العربية

جامعة الأزهر - فرع الزقازيق

من أخطاء علم النحو عند معلميه في مصر (تقويمها وأسبابها)

عبد العزيز عياد عبد العاطي

قسم اللغويات– كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالزقازيق–جمهورية مصر العربية.

البريد الالكتروني:**abdulazizmohammed182.el@azhar.edu.eg**

الملخص :

من المشكلات التي تعيشها البيئات التعليمية وجود بعض الأخطاء العلمية عند معلمي النحو، وهي التي أثرت في تدريسه وشرحه، وكان لها أثر سيء نتج عنه ضعف مستوى المتعلمين لعلم النحو.

ولذا رأيت من واجبي إبراز أهم تلك الأخطاء، وتصحيحها بمناقشتها مناقشة علمية، من خلال كلام علمائنا المحققين، مع ذكر أسبابها؛ ليتمكن المعلمون من تفاديها في غيرها من مسائل العلم.

وقد جاء البحث في مبحثين:

أما **المبحث الأول** فقد تناولت فيه ثلاثة عشر خطأ عند المعلمين، والتي منها أن من علامات الاسم دخول حرف الجر وحرف النداء على الكلمة، وأن المضارع هو ما ابتدئ بحرف من حروف (أنيت)، وأن ضابط المضاف إليه أن تقع المعرفة بعد النكرة، ومنها –أيضا– تعريف الإعراب، وأن المبتدأ هو الاسم الواقع في أول الجملة الاسمية، وأن بدل الاشتمال هو ما يدل على معنى في المبدل منه .. وغير ذلك من الأخطاء العلمية التي ناقشها البحث.

وأما **المبحث الثاني** فقد عرضت فيه أبرز الأسباب التي أدت لتسرب مثل هذه الأخطاء عند المعلمين، والتي منها عدم التفريق بين العامل والعمل، وتغليب المعاني اللغوية للمصطلحات النحوية، ومنها –أيضا– تخصيص بعض الأحكام النحوية بالغالب فيها، مع وضعهم علامات أو ضوابط غير مطردة في الباب.

الكلمات المفتاحية: أخطاء علمية – أخطاء المعلمين – أخطاء نحوية – ضابط المبتدأ – ضابط المضاف – ضابط بدل الاشتمال – علامات الاسم – علامة المضارع – ضابط الفاعل – معنى الإعراب ..

دكتور
عبد العزيز عياد
قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بالزقازيق
جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية
abdulazizmohammed182.el@azhar.edu.eg

Among the errors of grammar among his teachers in Egypt (evaluation and causes)

abdulaziz ayyad abdulati mohammed

Linguistics teacher - Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University branch in Zagazig - Arab Republic of Egypt

Email: abdulazizmohammed182.el@azhar.edu.eg

Abstract:

One of the problems experienced by educational environments is the presence of some scientific errors among grammar teachers, which affected his teaching and explanation, and had a bad impact on the poor level of grammar learners. Therefore, I saw it as my duty to highlight the most important of these errors, and correct them by discussing them in a scientific discussion, through the words of our investigative scholars, while mentioning their causes so that teachers can avoid them in other issues of science.

The research came in two topics: As for the first topic, I dealt with thirteen mistakes made by teachers, including that among the noun signs the entry of the preposition and the appeal on the word, and that the present tense is what begins with a letter (أنيت), and that the added condition is that knowledge falls after the indefinite, and also from it. Its definition of the parsing, and that the subject is the noun at the beginning of the nominative sentence, and that the inclusion substitution is what indicates a meaning in the substituted from it.. and other scientific errors discussed in the research.

As for the second topic, it presented the most prominent reasons for the leakage of such errors among teachers, including the lack of differentiation between the worker and work, and the predominance of the linguistic meanings of grammatical terms, including - also - the allocation of some grammatical provisions mostly in them, with their placing signs or controls that are not steady in the chapter.

Keywords: scientific errors - teachers' mistakes - grammatical errors - the subject element - the genitive control - the inclusion clause - noun signs - the present sign - the subject - the meaning of the syntax.

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين، وصلّ اللهم وسلّم وبارك على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين، وبعد ..؛

فإنه مما لا يخفى على المتخصصين في علوم العربية ما يعانيه الطلاب اليوم من علم النحو على وجه الخصوص، فهما وتحليلا للنصوص وإعرابا لها، فهذه مشكلة وإن شئت فقل: أزمة لها أسبابها المتعددة، ومن أبرز تلك الأسباب المعلّم الذي عليه مهمة الإفهام للعلم والشرح والتيسير والتقريب.

ومن خلال تدريسي لعلم النحو وجدتُ بعض الأخطاء العلمية عند الطلاب، والتي أخذوها عن المعلمين، وهي مشهورة جدا في الأوساط التعليمية، حتى إنها تشبه المسلَّمات عندهم.

فلما التقيت ببعض معلمي النحو للمرحلتين الإعدادية والثانوية في دورات الترقية[١] تحققت لدي كل هذه الأخطاء، وكشف لي عن بعض أسبابها.

كل هذا كان بمثابة العامل الأساسي لضعف مستوى المتعلمين اليوم لعلم النحو.

ولم أجد –فيما وقفت عليه– مَنْ انبرى لمعالجة هذا الخلل وإصلاح هذه الأخطاء، فنحن نرى الأبحاث العلمية تدور في فلك فض النزاعات بين العلماء، وحل مشكلات المدارس النحوية، ولم نر من الباحثين من تجشم النزول إلى البيئات التعليمية؛ لإصلاح ما فيها من خلل، ومعالجة ما بها من مشكلات.

---

(١) هي دورات لترقية معلمي التعليم قبل الجامعي في مصر، وقد عقدت في صيف عام ١٤٤٤هـ – ٢٠٢٢م في المناطق الأزهرية على مستوى جمهورية مصر العربية بالتعاون بين الأزهر الشريف وجامعته العريقة.

ولذا رأيت من واجبي تصويب هذه الأخطاء المشتهرة، من خلال كلام علمائنا المحققين، وإبراز أسبابها رغبة في إصلاح بعض الخلل في البيئات التعليمية.

ولم أقصد في البحث استقصاء تلك الأخطاء عند المعلمين(١)، وإنما معالجة وتقويم ما وقفت عليه منها، ولذا سميته **(من أخطاء علم النحو عند معلميه في مصر –تقويمها وأسبابها–)**، ولعل هذا البحث يكون فاتحة لأبحاث أخرى تستقصي هذه الأخطاء وتقومها.

واقتضى ذلك أن يكون البحث في مبحثين:

أما المبحث الأول فهو خاص بالأخطاء العلمية، وفيه ثلاثة عشر خطأ.

وأما المبحث الثاني فهو عن أبرز أسباب هذه الأخطاء.

وأخيرا الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث. ثم الفهارس الفنية.

وقد آثرت ألا أثقل حواشي البحث بذكر بيانات المراجع، واكتفيتُ بتفصيلها آخر البحث في ثبت المصادر والمراجع.

واللهَ أسأل أن ينفع بهذا العمل، وأن يغفر ما وقع فيه من زلل، وأن يجبر الخلل، وأن يجعله ذخرا لنا يوم أن نلقاه.

دكتور/ عبد العزيز عياد عبد العاطي

(١) كما أنه ليس اتهاما للسادة المعلمين، فكثير من المعلمين ولله الحمد على الجادة العلمية رسوخا وتضلعا وإحكاما لهذا العلم، وهذه الأخطاء بمثابة الهَنات اليسيرة التي تنوقلت في الأوساط التعليمية نتيجة التسليم للمألوف وعدم التحقيق العلمي.

المبحث الأول

من أخطاء النحو العلمية عند معلميه

الخطأ الأول: من علامات الاسم دخول حرف الجر وحرف النداء

يذكر بعض المعلمين أن المراد بالجر في علامات الاسم هو دخول حرف الجر على الكلمة نحو: (بالله، ومن الله، وعلى الله، وتالله ..)، واعترضهم في ذلك دخول حرف الجر على ما ليس باسم باتفاق كما في الحديث أن النبي – صلى الله عليه وسلم –: ((كَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ))[١].

وفي قول العرب: (ما رأيته مُذْ شُبَّ إلى دُبَّ)[٢]، ومنه قول الشاعر:[٣]

(١) الحديث متفق عليه وهذه رواية البخاري في صحيحه عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه (٨/ ١٠٠) برقم (٦٤٧٣) (باب ما يكره من قيل وقال).

(٢) في هذا القول ثلاث لغات يقولون: (أعياني مذ شَبَّ إلى دَبَّ، ومذ شُبَّ إلى دُبَّ، ومذ شُبٍّ إلى دُبٍّ)، ومعناه: فَعَل ذَلِك مُذْ كَانَ صَغِيرا أي من حين شَبَّ إِلَى أَن دَبَّ على العصا كَبِيرا. ينظر: الأمثال لابن سلام (ص: ١٢٢)، والمنتخب من كلام العرب (ص: ٥٤١)، وجمهرة اللغة (١/ ٦٦)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٧٧).

(٣) البيتٌ من بحر الرّجز، منسوب لأبي خالد القناني. ويروى: عمرك ما زيد ... البيت. اللِيان بِالْكَسْرِ من: الملاينة. وبالفتح: مصدر (لَان) بِمَعْنى (اللين). ومعنى قولهم: هُوَ فِي ليان من الْعَيْش أَي: فِي نعيم وخفض.

والشّاهد في البيت قوله: (بنام) حيث دخل حرف الجر في اللفظ على الفعل الماضي، وهذا لا يدل على اسمية (نام)؛ لأنه في التقدير داخل على موصوف محذوف، والتقدير: ==

واللهِ ما ليلي بِنامَ صاحُبِهْ ولا مُخالِطِ اللّيَانِ جانِبُهْ

فلا خلاف في فعلية (قيل وقال، وشبّ ودبّ، ونام) ، مع دخول حرف الجر عليها[1]، وذلك؛ لأن المراد بعلامة الاسم قبول الكلمة لأن تجر، أي قبولها لتأثير الجار، لا مجرد دخول حرف الجر عليها، وفرق بين الجار والجر، فالجار هو عامل الجر سواء أكان حرف جر أم إضافة، والجر هو الأثر والعمل، ولذا قال الشيخ خالد الأزهري :

"وليس المراد به في النظم[2] حرف الجر، أي: دخول حرف الجر...؛ لأن حرف جر قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم ... ؛ لأن الغرض نفي الاسمية في اللفظ؛ وإن كانت ثابتة في التقدير، لا الدخول في اللفظ فليتأمل نحو: (عجبتُ منْ أنْ قمتَ) فدخل حرف الجر وهو (من) على (أنْ قمت)

==

ما ليلي بليل نام صاحبه. ينظر: الكامل في اللغة والأدب (١/ ٣٠٠)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٥٣)، والخصائص (٢/ ٣٦٨)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٣٠)، وأسرار العربية (ص: ٩٢)، وخزانة الأدب للبغدادي (٩/ ٣٨٩).

(١)التذييل والتكميل (١٠/ ٧٢).

(٢) يعني قول ابن مالك في الألفية (ص: ٩):

بالجرّ والتّنوين والنّدا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

فابن مالك قال: بالجر ولم يقل بالجار، ولذا لا يعترض على ابن مالك بمثل الشواهد السابقة، قال الشاطبي: "وهذا خارج عن كلام الناظم حيث قال: (بالجر) ولم يقل بحروف الجر، والجر مفقود في هذه الشواهد وإن وجدت أدواته". المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (١/ ٤٤) بتصرف

وهو ليس باسم في اللفظ، وإن كان اسما بالتأويل، أي: من قيامك، فالمراد بالجر الكسرة التي يحدثها عامل الجر أو نائبها"[١].

ومن هنا تأول النحاة الأمثلة السابقة التي دخل فيها حرف الجر على الأفعال **بأنها حكاية لقول محذوف**[٢] فالتقدير فيها: والله ما ليلي بليلٍ مقولٍ فيه نام صاحبه، ونهى عن قولٍ مقولٍ فيه قيلَ وقالَ، "فحذفوا الصفة التي هي (مقول) وأقاموا المحكيَّ بها مُقَامَهَا؛ لأن القول يحذف كثيرًا كما يذكر كثيرًا"[٣].

وقدروا قول: (مذ شَبّ إلى دَبَّ) بالفتح؛ بأن المراد به: منذ أن كان صغيرًا إلى أن دَبَّ كبيرًا[٤]. فدخل حرف الجر على المصدر المؤول.

وتأولها بعض النحاة على **أنها أعلام منقولة عن الجملة الفعلية**، فـ(نام صاحبه) علم شخص[٥]، و(قيل وقال) اسمان للقول، وكذا (شب ودب) اسمان "حكي فيهما لفظ أصلها، وهو الفعل، وعرضت الاسمية"[٦]. قال ابن

(١)التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٢٢) بتصرف.

(٢) ينظر: علل النحو (ص: ٢٩٢)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (١/ ٩٣)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٢٧٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٥٦)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ٤١٢)، والمقاصد الشافية (١/ ٤٤).

(٣)الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (١/ ٩٣).

(٤) ينظر: السابق (٢/ ٤٢٥).

(٥) ينظر: الخصائص (٢/ ٣٦٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٥٦).

(٦)التذييل والتكميل (١٠/ ٧٣)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٥/ ٢٥٢٤)

يعيش في البيت السابق: "يتأوّلونه على أنّه سُمّي به وفيه ضميرٌ، فهو جملةٌ، والاسمُ المنقول من الجملة يُحكَى، ولا يُعرَب"(١)

فدخول حرف الجر على تلك الأفعال لا يدل على اسميتها؛ "لأن الحكاية فيها مقدَّرة، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شُبْهَة في فعليته"(٢).

وبهذا أجيب عن استدلال الكوفيين على اسمية (نعم وبئس) بدخول حرف الجر عليهما(٣) في قول الأعرابي: (واللهِ ما هي بِنِعْمَ الولدُ، نَصْرُها بُكاءٌ، وبِرُّهَا سَرِقَةٌ) وقول الآخر: (نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ الْعَيْر) فحرف الجر دخل فيها على موصوف محذوف أقاموا الصفة مُقَامة فالتقدير فيها: نعم السير على عَيْرٍ مقول فيه بئس العير، وكذلك التقدير في قول الآخر: والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة(٤).

وما قيل في الجر يقال في النداء، فليس المراد بالنداء في علامات الاسم هو دخول حرف النداء على الكلمة، نحو: (يا زيد)، وإنما المراد قبول الكلمة للنداء، أي صلاحيتها لأن تنادى؛ لأن المنادى مطلوب إقباله بحرف

---

(١)شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٥٥).

(٢)الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (١/ ٩٢)، و اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٨١).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٥)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٢)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٣٤)، وتمهيد القواعد (٥/ ٢٥٢٣).

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (١/ ٩٣)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٣٤)، وشرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٢٨)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٥٧٢).

مخصوص، فإذا صلحت الكلمة لطلب الإقبال فهي اسم[١]، قال الشيخ خالد الأزهري: "وليس المراد بالنداء دخول حرف النداء ... ؛ لأن النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى"[٢].

وعلى هذا لا تعترضنا الشواهد التي دخل فيها حرف النداء على ما ليس باسم في اللفظ كدخوله على الحرف في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ﴾[٣]، ودخوله على الفعل في قراءة الكسائي لقوله تعالى: ﴿**أَلَّا يَا اسۡجُدُوا** لِلَّهِ﴾[٤] و(يَا نِعْمَ الْمَوْلَى، وَيَا نِعْمَ النَّصِيرُ)[٥].

فحرف النداء في هذه الأمثلة إما أنه لمجرد التنبيه لا للنداء، وإما أنه داخل على تقدير الحكاية لمنادى محذوف، فالتقدير فيها: يا قوم ليتكم تعلمون، ويا هؤلاء اسجدوا، ويا الله نعم المولى، أو يا مَنْ يقال له: نعم المولى[٦].

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٣٢).

(٢) السابق (١/ ٣١) بتصرف.

(٣)[يس: ٢٦].

(٤)[النمل: ٢٥] قرأ الكسائي ويعقوب الآية بتخفيف (ألا) وبفصل (يا) عن الفعل (اسجدوا).

ينظر: السبعة في القراءات (ص: ٤٨٠)، ومعاني القراءات للأزهري (٢/ ٢٣٨)، والمبسوط في القراءات العشر (ص: ٣٣٢).

(٥) الفوائد لأبي القاسم البجلي (١/ ٢٥٠)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (١/ ٩٨)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٨٢).

(٦) ينظر: توجيه اللمع (ص: ٣٨٩)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (١/ ٩٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٩٠).

ولذا قال الشاطبي فيمن اعترض على ابن مالك بالأمثلة السابقة ونحوها قال: "ونحو ذلك غير داخل على الناظم؛ إذ لم يجعل الخاصة هي حرف النداء، وإنما جعلها نفس النداء، ونداء هذه الأشياء لا يصح؛ إذ لا ينادي إلا من يجيب"[1].

وبناء على هذا فقول المعلمين في علامة الاسم دخول حرف الجر أو حرف النداء قول مجانب للصواب.

(١)المقاصد الشافية (١/ ٤٦).

الخطأ الثاني: **المضارع ما ابتدئ بحرف من حروف (أنيت)**

من الأخطاء المشتهرة بين المعلمين أن علامة المضارع هو أن تبتدئ الكلمة بحرف من هذه الحروف الأربعة (أنيت) نحو: (أضرب ويضرب ونضرب وتضرب)، وهذا خطأ نبه عليه قديما ابن هشام الأنصاري حيث قال –بعد ذكره لهذه الحروف (أنيت)–:

"وتسمى هذه الأربعة أحرف المضارعة، وإنما ذكرت هذه الأحرف بساطا وتمهيدا للحكم الذي بعدها، لا لأعرف بها الفعل المضارع؛ لأنا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي نحو: (أكرمتُ زيدًا، وتعلمتُ المسألةَ، ونرجستُ الدواء – إذا جعلت فيه نرجسا– ويرنأتُ الشيب –إذا خضبته باليرناء، وهو الحناء–) وإنما العمدة في تعريف المضارع دخول (لم) عليه"[(١)].

نعَمْ لا يكون فعل مضارع إلا وفي أوله حرف زائد من هذه الحروف الأربعة، ولذا عرف بعض العلماء المضارع بأنه ما كان أوله حرفا من حروف (أنيت)[(٢)]، ومرادهم بهذا لا مجرد الهمزة والنون والياء والتاء –كما فهم المعلمون–، وإنما مرادهم الهمزة التي تدل على المتكلم، والنون التي تدل على الجمع أو المعظم نفسه، والياء التي تدل على الغائب ... وهكذا.

(١)شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٣٤)

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (١/ ٥٩)، والحدود في علم النحو (ص: ٤٤٢).

ولذا عقب ابن أبي الربيع على قول الزجاجي: "والمستقبل ما حسُن فيه غد، وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع"[١] فقال:

"هذا يحتاج إلى تقييد، وكأنه استغنى عن ذلك التقييد بالمثال، ألا ترى أن (أَكرمَ) في أوله الهمزة وهي زائدة، وليس بفعل مستقبل، وكذلك (تَكَرَّمَ)، فيجب أن يقيد هذا الموضع بأن يقال: كل فعل في أوله همزة تدل على المتكلم وحده، أو نون تدل على المتكلم ومعه غيره، أو ياء تدل على الغيبة، أو تاء تدل على الخطاب أو التأنيث، وأعطى ذلك بقوله: نحو (أقوم، ونقوم، وتقوم، ويقوم)"[٢].

فقول المعلمين في علامة المضارع يمكن قبوله إن قيد بالمعاني التي ذكرها النحاة لهذه الأحرف من كون الهمزة للمتكلم والياء للغائب .. إلخ، والأفضل أن نعتمد ما ذكره النحاة من صلاحيته لأن يقع بعد (لم) تابعا لها من غير فاصل بينهما نحو: (لم أُكْرِم)[٣].

(١) الجمل في النحو (٢٢).

(٢) البسيط في شرح الجمل (٢٢٥/١).

(٣) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٣٤)، والمقاصد الشافية (١/ ٥٩).

الخطأ الثالث: تاء التأنيث المتحركة علامة للاسم

تاء التأنيث نوعان:

النوع الأول: الساكنة كالتي في: (أكلتْ هندٌ)، وهذه علامة للفعل الماضي؛ لاختصاصها به، ولا إشكال فيها(١).

والنوع الثاني: المتحركة كالتي في: (قائمة وعائشة) وزعم بعض المعلمين أنها علامة للاسم مطلقا، والصحيح أنها لا تصلح أن تكون علامة للاسم؛ لأن شرط العلامة الاختصاص بالكلمة التي جعلت علامة لها، كاختصاص (لم) بالمضارع، والتنوين بالاسم، والتاء الساكنة بالماضي، وتاء التأنيث المتحركة لا تختص بالاسم؛ لدخولها على بعض الحروف وهي (ثُمَّتَ، ولاتَ، ورُبَّتَ)(٢) ولذا قال العكبري في (ربت):

"ودخول التاء لا يدل على أنها اسم؛ لأنها قد دخلت على (ثم) وهي حرف بلا خلاف"(٣).

وأما من جعلها من العلماء علامة للاسم فإنما قيدها بالتاء المتحركة بحركة الإعراب؛ ليخرج التاء المتحركة بحركة بناء في (لاتَ، وربّتَ، وثمّتَ) ويخرج التاء المتحركة بحركة بنية كالتي في المضارع نحو: (هند تقوم)(٤).

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد (١/ ٢٩٣)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٢٤)، والمقاصد الشافية (١/ ٦٠).

(٢) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٥٨)، و المساعد على تسهيل الفوائد (٤/ ٣٢٣).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٣٦٨).

(٤)المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٩)، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية (١/ ٦١).

وقيدها بعضهم بتاء التأنيث المبدلة في الوقف هاء[1]؛ ليخرج ما سبق.

الخطأ الرابع: المبتدأ هو الاسم الذي يبتدأ به في الجملة

يتردد على ألسنة كثير من المعلمين هذا الضابط للمبتدأ بأنه الاسم الذي يبتدأ به في الجملة الاسمية، ويعترضهم الأحوال التي تأخر فيها المبتدأ كما في نحو: (في الدار رجلٌ)، وأين زيدٌ؟ ... ونحوهما مما لم يقع فيه المبتدأ أول الجملة، ولذا قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني:

"وههنا نكتة يجب القطعُ معها بوجوبِ هذا الفرقِ أبداً[2]، وهي أنَّ المبتدأَ لم يكُنْ مبتدأً لأنه منطوقٌ به أولًا، ولا كان الخبر خبرًا لأنه مذكورٌ بَعْد المبتدأ، بل كان المبتدأُ مبتدأً؛ لأنه مُسْندٌ إليه ومُثْبَتٌ له المعنى، والخبَرُ خبراً؛ لأنه مسنَدٌ ومثْبَتٌ به المعنى"[3].

يعني أن المبتدأ هو المسند إليه المتحدث عنه بالخبر، لا أنه ما يبتدأ به في الجملة الاسمية، وفرق بينهما فإذا قلت: (زيدٌ مجتهدٌ) فقد أثبتَّ الاجتهاد لـ(زيد) وأَسندْتَه إليه، فَأخبرت عن (زَيدٌ) بـ(مجتهدٌ) وحكمت عليه بذلك، ولذا استحق (زيد) –المبتدأ– التقديم في أصل الرتبة على الخبر؛ لأنه يثبت له معنى بالخبر بإسناده إليه.

ولذا لو تأخر عن الخبر لفظا فلا يخرج عن كونه مبتدأ، وهو ما وضحه الشيخ عبد القاهر بقوله:

---

(١) ينظر: كشف المشكل (١٢).

(٢) يعني الفرق بين (المنطلق زيد، وزيد المنطلق).

(٣)دلائل الإعجاز (١/ ١٨٩-١٩٠).

"ولو كان المبتدأ مبتدأ؛ لأنه في اللفظ مقدَّمٌ مبدوءٌ به، لكان يَنبغي أن يَخْرج عن كونِه مبتدأ بأن يقالَ: (منطلقٌ زيدٌ)، ولوجَبَ أن يكونَ قولُهم: إن الخبرَ مقدَّمٌ في اللفظِ والنيَّةُ به التأخيرُ، مُحالاً.

وإذا كان هذا كذلك ثم جئتَ بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ وخبراً فقد وجَبَ وجوباً أن تكونَ مثبِتاً بالثاني معنى للأول. فإذا قلت: (زيدٌ أخوك)، كنتَ قد أثبتَّ بـ(أخوك) معنى لـ(زيدٍ)، وإذا قدمت وأخرت فقلت: (أخوك زيد)، وجب أن تكون مثبتًا بزيد معنى لـ(أخوك)، وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ وإذا ذاك خبراً، تغييراً للاسم عليه مِنْ غيرِ معنى، ولأدى إلى أن لا يكون لقولهم: (المبتدأ والخير) فائدةٌ غيرَ أن يتقدمَ اسمٌ في اللفظ على اسم، من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكْمٍ لا يكون لصاحبهِ، وذلك مما لا يُشكُّ في سقوطه"(١).

فالعمدة في ضابط المبتدأ أن يقال: هو ما يؤتى به في الجملة الاسمية ليبنى عليه كلام ويسند إليه خبر(٢)، وهذا المعنى هو الذي أوجب تقديم رتبته اعتناء واهتماما به(٣)، وهو ما يفهم من قول سيبويه:

"المبتدأ كل اسم ابتُدئ؛ ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه"(٤).

---

(١) السابق الموضع نفسه.

(٢)ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ١٢٦).

(٣)ينظر: شرح المفصل (١/ ٢٢٣)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ٢٩٣: ٢٩٥).

(٤)الكتاب لسيبويه (٢/ ١٢٦).

وتسميته بالمبتدأ لا تقييدا لضابطه، وإنما هو اشتقاق من عامله –وهو الابتداء–، ومن رُتْبته –وهي وقوعه في صدر الجملة–[1]. والله أعلم.

(١) ينظر: توجيه اللمع (ص: ١٠٤).

الخطأ الخامس: الفاعل هو من قام بالفعل

يضبط المعلمون الفاعل بأنه مَنْ قام بالفعل، كـ(زيد) في قولك: (جلس زيدٌ)، ومن ثَمّ اعترضهم الفاعل في نحو: (مات فلانٌ، وانقض الجدارُ)، وفاعل الفعل المنفي أو المستفهم عنه أو المأمور به أو المنهي عنه نحو: (ما جلس زيدٌ، وهل قام عمرو؟، ولا تقمْ)، فالفاعل في هذه الأمثلة لم يفعل الفعل حقيقة.

ومن ثَمّ ضعف العكبري قول "بعض النحويين الفاعل مَن وُجد منه الفعل وغيره محمول عليه"(١) بـ"أن قولهم: (رخص السعرُ، ومات زيدٌ) فاعل عندهم، ولم يصدر منه فعل حقيقة"(٢).

ولذا فالصواب في تعريف الفاعل أنه الاسم(٣) المرفوع الواقع بعد فعل تام(٤) مبني للمعلوم(٥)، سواء وُجِد منه حقيقة أم لم يوجد(٦).

---

(١)اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٤٨)

(٢) السابق الموضع نفسه. وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى (٢/ ١٦١).

(٣) المراد بالاسم هنا الصريح كزيد، والمؤول كالذي في قولك: يعجبني أن تقوم. أي قيامك.

(٤) أي ليس من الأفعال الناقصة وهي كان وكاد وأخواتهما؛ لأن المرفوع بعدها اسم لا فاعل.

(٥) أي غير مبني لما لم يسم فاعله؛ لأن المرفوع بعدها نائب فاعل لا فاعل.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٤٨)، والبديع في علم العربية (١/ ٩٦)، وتوجيه اللمع (ص: ١١٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٠٠)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٥٣٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٠٥)، واللمحة في شرح الملحة ==

قال الحريري:[1]

وكلُّ مَا جاءَ مِنَ الأسماءِ عَقِيبَ فعلٍ سَالِمِ البِنَاءِ

فارفَعْهُ إذْ تُعرِبُ فَهْوَ الفاعلُ نحوُ جَرَى الماءُ وخان الْعَامِل

والذي غرّ المعلمين هنا هو تسميته فاعلا –كما غرهم في المبتدأ تسميته مبتدأ– وهذا المعنى الذي فهمه المعلمون صحيح باعتبار الأصل؛ لأن "الفاعل في أصل الوضع هو: مَن أظهر الفعل من العدم إلى الوجود، وهو الفاعل الحقيقيّ، ثم نُقل عن هذه الرّتبة إلى ما يقاربها"[2].

فالفاعل عند النحاة أمر اصطلاحي لفظيّ، أعرضوا فيه عن المعنى الأصلي للفاعل، ولم يفرقوا فيه بين أن يكون الفعل "دالا على أمر وجودي أو أمر نسبي أو أمر عدمي، حيث نزلوا المعاني المعقولة كلها منزلة واحدة دون تفريق بين وجود وغيره"[3].

ومما "يدل على ذلك تسميتُهم إيّاه فاعلاً في الصُّوَر المختلفة من النفي، والإيجاب، والمستقبَل، والاستفهام، ما دام مقدَّمًا عليه؛ وذلك نحو: (قَامَ زيدٌ، وسَيَقُومُ زيدٌ، وهَلْ يقوم زيد؟) و(زيدٌ) في جميع هذه الصُوَر فاعلٌ، من حيث إنّ الفعل مسنَدٌ إليه، ومقدَّمٌ عليه، سواءٌ فَعَل أو لم يفعل.

==

(١/ ٣٠٩)، والكناش في فني النحو والصرف (١/ ١٣٤)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٣٩٢).

(١)ملحة الإعراب (ص: ٢٨)

(٢)البديع في علم العربية (١/ ٩٤).

(٣)أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٧٨) بتصرف.

ويؤيّد إعراضَهم عن المعنى عندك وُضوحًا أنّك لو قدّمت الفاعل، فقلت: (زيدٌ قام)، لم يبق عندك فاعلًا، وإنمّا يكون مبتدأ وخبرًا معرّضًا للعوامل اللفظية"[١].

فالنحاة لم يراعوا في الفاعل وجودا ولا عدما، ولم يفرقوا بين كونه مثبتا أو منفيا أو مأمورا به أو منهيا عنه؛ لأن غرضهم ذكر متعلق الفعل على اختلاف أحكامه ومعانيه[٢].

(١)شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٠١)، وينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٧٩).
(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٧٩).

الخطأ السادس: **ضابط المضاف إليه هو أن تأتي المعرفة بعد النكرة**

من الضوابط المشهور جدا في الأوساط التعليمية، ضوابط المضاف إليه وهي محصورة في ثلاثة ضوابط، من المعلمين مَنْ يجمعها ومنهم من يقتصر على أشهرها –وهو أولها–، وهذه الضوابط هي:

الأول: المعرفة بعد النكرة، نحو: (طالب العلمِ).

والثاني: النكرة بعد النكرة، نحو: (طالبُ علمٍ).

والثالث: المعرفة بعد المعرفة في المشتق نحو:﴿وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾[1]

وبعضهم يقول: النكرة بعد النكرة هي نعت أو مضاف إليه.

وكل هذه الضوابط بمعزل عما ذكره النحاة في كتبهم، وهي تزيد الأمر تعقيدا، ولا تسلم كلها من نقد، فأنت تقول: (هذا طالبٌ العلمَ) فتنصب المعرفة بعد النكرة، وتقول: (هذا طالبٌ علمًا) فتنصب النكرة بعد النكرة.

إضافة إلى أن العلماء عجزوا عن ضبط المعرفة والنكرة ضبطا محكما، كما قال ابن مالك:

"مَنْ تعرّض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى، نكرة لفظا، وما هو نكرة معنى، معرفة لفظا، وما هو في استعمالهم على وجهين:

فالأول: نحو قولهم: (كان ذلك عاما أوّل، وأوّل من أمس)، فإن مدلول كل واحد منهما معين لا شياع فيه؛ ولكنهما لم يستعملا إلا نكرتين.

---

(١) [سورة الحج: ٣٥].

والثاني: نحو قولهم للأسد: (أسامة)، فإنه يجري في اللفظ مجرى (حمزة) في منع الصرف والاستغناء عن الإضافة، والألف واللام، وفي وصفه بالمعرفة دون النكرة، واستحسان مجيئه مبتدأ وصاحب حال، وهو في الشياع كـ(أسد).

والثالث: كـ(واحد أمّه، وعبد بطنه)؛ فإن أكثر العرب يجعلهما معرفتين بمقتضى الإضافة، وبعض العرب يجعلهما نكرتين ويدخل عليهما (ربّ) وينصبهما على الحال"[(١)].

ولذا استغنى ابن مالك في التمييز بين المعرفة والنكرة بحصر المعارف، فبعد أن ذكر ضابط النكرة بأنه ما يقبل (أل) التعريفية، أو يقع موقع ما يقبلها، قال:

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي وَهِنْدَ وَابْنِي وَالغُلاَمِ وَالَّذِي

أي: وغير النكرة معرفة، إذ لا وساطة بينهما، فاستغنى بحصر المعرفة عن حدها؛ لأنه لا يسلم من نقد[(٢)].

(١)شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١١٥)، والتذييل والتكميل (٢/ ١٠٦)، وتمهيد القواعد (١/ ٤٢٩)، وتوضيح المقاصد (١/ ٣٥٧)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٨٦).
(٢)ينظر: توضيح المقاصد (١/ ٣٥٧).

وبناء على هذا أقول بأن الصواب والأسهل لدى المتعلمين في ضابط المضاف إليه أن يقال: هو ما نزل من المضاف منزلة التنوين في الاسم المفرد، أو منزلة النون[١] في المثنى وجمع المذكر السالم[٢].

فهذا ما نص عليه النحاة في كتبهم حيث عرفوا الإضافة بأنها ضمّ كلمة إلى أخرى، بحيث تنزل الثانية من الأولى منزلة التنوين مما قبله، أو ما يقوم مقامه[٣]، وهو ما قصده ابن مالك بقوله:

نُوناً تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا

يعني أنه إذا أريد إضافة اسم إلى غيره، حذف منه التنوين إن كان مفردا نحو: (طور سيناء) و(غلامُ زيدٍ) فيما فيه تنوين ظاهر، و(دراهمك)

(١) "لأنَّ النون تتنَزل منْزلة التنوين، فحذفها للإضافة كحذفه". التذييل والتكميل (١٠/ ٣٥٤).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٥٩)، (٢/ ١٠٥)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٨٤٢)، وأوضح المسالك (١/ ١٣٣)، والعدة في إعراب العمدة (١/ ٥٥)، والمقاصد الشافية (٢/ ٤١٩)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٢٥٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٥٢٣)، وشرح كتاب الحدود في النحو (ص: ٨٩-٢٧٩).

(٣) ينظر: أوضح المسالك (١/ ١٣٣)، والعدة في إعراب العمدة (١/ ٥٥)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ١١٦)، وشرح الأزهرية (ص: ٦)، وشرح كتاب الحدود في النحو (ص: ٨٩).

فيما تنوين فيه مقدر، أو يحذف منه نون المثنى وجمع المذكر نحو: (مسلما البلد) و(مسلمو القرية)[١].

فهذا أصدق ضابط وأسهله للمضاف: فإذا ما رأيت التنوين قد حذف فاعلم بأن الاسم لم يتم بعدُ، وأن ما بعده متصل به مضاف إليه؛ وذلك؛ لأن التنوين جاء ليدل على انتهاء الاسم وانفصاله عما بعده، فهو يفرق بين فصل الكلمة ووصلها، والمضاف إليه من تمام الاسم المضاف، ولذا لا يجتمع التنوين والإضافة، "وهذا معنى قولهم: التنوين يؤذن بالانفصال، والإضافة تؤذن بالاتصال"[٢].

ولأجل هذا كان التنوين في النكرات؛ "لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تضف احتاجت إلى التنوين؛ تنبيها على أنها غير مضافة، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قل من الكلام؛ لاستغنائها في الأكثر عن زيادة تخصصها، وما لا يتصور فيه الإضافة بحال كالمضمر والمبهم لا ينون بحال، وكذلك المعرف باللام، وهذه علة عدم التنوين وقفا؛ إذ الموقوف عليه لا يضاف"[٣].

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٢٧٢)، وتوضيح المقاصد (٢/ ٧٨٢) ، وإرشاد السالك (١/ ٤٧٣)، والمقاصد الشافية (٤/ ٢).

(٢)اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٧٩-٣٨٧)، وينظر: والمقاصد الشافية (٤/ ٥).

(٣)بدائع الفوائد (١/ ٣٦)، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣١٢/٢)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ١٨٢).

ولا يعترض على هذا بالمضاف الذي لا نون فيه ولا تنوين كالاسم الممنوع من الصرف في نحو: (دراهم زيدٍ، ومساجد القريةٍ) وما يضاف من الأسماء المبنية نحو: (كم درهمٍ أعطيت) و(لدُني ولدُنه)؛ لأن مراد العلماء بما كان فيه تنوين ظاهر أو مقدر كالذي فيما لا ينصرف، وأما ما سواهما فهو قليل[1].

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٣: ٥).

الخطأ السابع: المنادى المبني هو المفرد العلم

يخطئ بعض المعلمين في باب النداء، فيقولون: يبنى المنادى على ما يرفع به إذا كان مفردا علما.

فالتعبير بالعلم هنا قاصر؛ لأن المراد هنا المنادى المفرد المعرفة لا العلم فقط، فالعلم جزء من المعارف، ولذا قال ابن هشام:

"من المبنيات مَا لزم الضَّم أَو نَائِبه وَهُوَ الْألف وَالْوَاو وَهُوَ نوع وَاحِد المنادى الْمُفْرد الْمعرفَة ونعني بالمفرد هُنَا مَا لَيْسَ مُضَافا وَلَا شَبِيها بِهِ وَلَو كَانَ مثنى أَو مجموعا ...، ونعني بالمعرفة مَا أُرِيد بِهِ معِين سَوَاء كَانَ علما أَو غَيره"(١).

فالتعبير الصحيح هنا أن يقال: المفرد المعرفة، وهو تعبير النحاة في كتبهم(٢)؛ لأن المراد بالمعرفة نوعان:

الأول: ما كان معرفة قبل النداء كالعلم والإشارة والضمائر والموصولات، فيدخل فيه نحو: (يا زيدُ، ويا هذا، يا إيّاكَ، ويا مَنْ حَضَر)(٣).

---

(١)شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ١٤٣) بتصرف.

(٢)ينظر: المقتضب (٤/ ٢٠٤)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٨٢)، والتعليقة على كتاب سيبويه (١/ ٣٩- ٣٢٨)، وشرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٧٤)، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ١١٠)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٤٣٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٢٢)، وشرح ابن الناظم (ص: ٤٠٥)، وإرشاد السالك (٢/ ٦٦١)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ٢٥٨)، والمقاصد الشافية (٥/ ٢٥٤).

(٣)شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣١٦)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٨٣).

والثاني: ما تعرف بالنداء كالنكرة المقصودة في نحو: (يا رجل) تريد رجلا بعينه، فـ(رجل) هنا منادى مبني، ومثله: (أيّها) في قولك: (يا أيّها الرّجلُ)؛ فهذا وإن كان نكرة في الأصل إلا أنه صار معرفة بالقصد والإقبال عليه بالنداء[1].

ولذا كان التعبير بالمعرفة أدق، وهو ما عبر عنه ابن مالك بقوله:

وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

فدخل في قول ابن مالك كلا النوعين: المعرف قبل النداء، والنكرة التي عرفت بالنداء.

(١) ينظر: توضيح المقاصد (٢/ ١٠٥٨)، وإرشاد السالك (٢/ ٦٦١)، والمقاصد الشافية (٥/ ٢٥٤)، وشرح المكودي على الألفية (ص: ٢٣٧)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ٢١).

الخطأ الثامن:الاستثناء التام غير الموجب يجوز فيه النصب والرفع

يقول بعض المعلمين في بيان حكم المستثنى في نحو: (ما قام أحد إلا زيدا وزيدٌ، وهل قام أحد إلا زيدا وزيدٌ؟): إنه يجوز فيه النصب والرفع، وهذا كلام فيه قصور؛ لأن حكم المستثنى هنا النصب على أصل الاستثناء أو الإتباع على البدلية، وحينئذ يكون إعرابها على ما يقتضيه الإتباع من نصب أو رفع أو جر، فإذا قلت: (ما قام أحد إلا زيد) ترفعه لأنك قدرت إبدال (زيد) من (أحد)، وكأنك قلت: (ما قام إلا زيد)، "وكذلك البدل من المنصوب والمخفوض تقول: (ما ضربتُ أحدًا إلا زيدًا) و(ما مررْتُ بأحدٍ إلا زيدٍ) فالمبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام"(١). قال سيبويه:

"باب **ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفى عنه** ما أُدخل فيه، وذلك قولك: (ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ، وما رأيتُ أحدا إلا زيدا)، جعلت المستثنى بدلا من الأول، فكأنك قلت: (ما مررتُ إلا بزيدٍ، وما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيتُ إلا زيدا). كما أنك إذا قلت: (مررت برجلٍ زيدٍ)، فكأنك قلت: (مررتُ بزيدٍ). فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله؛ لأنك تُدخله فيما أخرجتَ منه الأول"(٢).

(١)الأصول في النحو (١/ ٢٨٢). وينظر: المقتضب (٤/ ٣٨٩- ٤٢٣)، والإيضاح العضدي (ص: ٢٠٦)، واللمع في العربية لابن جني (ص: ٦٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٥٨)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٣٨٤)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٢١٥).

(٢)الكتاب لسيبويه (٢/ ٣١١).

وهذا هو مراد ابن مالك بقوله في كافيته:[١]

وتلْو (إلّا) في تَمَامٍ يَنْتَصِب وفي سِوَى الْإيجَابِ الاتْباعُ انْتُخِب

ولا يخفى أن جواز الوجهين متوقف على صحة المعنى بالبدلية في المثال، بأن يمكن حلوله محل المبدل منه ويصح المعنى، وأما إنْ لم يصح المعنى بالبدلية بأن استغنى الفعل بفاعله والمبتدأ بخبره فلا يجوز فيه إلا النصب على الاستثناء[٢]، فـ"المسوغ للبدل فيما أجمع على جواز البدل فيه الصلاحية لحذف المستثنى منه وإقامة المستثنى مقامه"[٣].

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٠٢).

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٩٦).

(٣)شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨٤).

الخطأ التاسع: المعطوف عليه هو ما قبل حرف العطف

يضبط بعض المعلمين المعطوف والمعطوف عليه بأن ما بعد حرف العطف هو المعطوف، وما قبله هو المعطوف عليه، فنحو: (جاء زيد وعمرو) (عمرو) هو المعطوف على (زيد)؛ لوقوعه قبل حرف العطف، وهذا ضابط غير صحيح، فالعلماء متفقون على أنه لا يشترط أن يقع المعطوف عليه قبل حرف العطف مباشرة، فقد يفصل بينهما بكلام كما في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا﴾ [(١)]، فقوله تعالى: (فسقا) ليس معطوفا على ما قبل حرف العطف (رجس)، وإنما هو معطوف على (لحم خنزير)[(٢)]، "والمعنى إلا أن يكون المأكول ميتةً أو دَماً مسْفُوحاً أو لحمَ خِنْزِيرٍ أو فِسْقاً"[(٣)]. أو معطوف على محل المستثنى (إلا أن يكون) والمعنى (إلا أن يكون ميتة أو إلا فسقاً) [(٤)].

"وقوله: (فإنه رجْسٌ) اعتراض بين المتعاطفين"[(٥)]

---

(١)[الأنعام: ١٤٥].

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٣٠٠)، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٤٥)، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ١٨٧).

(٣)معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٣٠٠).

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٤٥)، والدر المصون (٥/ ١٩٨).

(٥)الدر المصون (٥/ ١٩٩)، وينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٤٥)، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ١٨٧).

وفي قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ ﴾[1]

فقوله: (جنات) ليس معطوفا على (قنوان) وإنما هو معطوف على معمول (أخرجنا)[2] وهو (نبات) أو (خضرا)[3] والمعنى: "فأخرجنا بالماء النبات وجنات"[4]، أو "فأخرجنا من الماءِ خَضراً وجَنات من أعناب"[5].

"ولا يجوز أن يكون معطوفا على قنوان؛ لأن العنب لا يخرج من النخل"[6].

وعلى هذا فقوله ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ ﴾ جملةٌ معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه[1].

---

(١)[الأنعام: ٩٩].

(٢)يحتمل هنا أن يكون المراد بـ(أخرجنا) الأولى أو الثانية؛ لأن المعطوف الثالث فصاعداً يحتمل عطفه على ما يليه، ويحتمل عطفه على الأول فـ(زيد) في نحو: (مررت بعمروٍ وخالد وزيدٍ)، يحتمل عطفه على (عمرو أو خالد)، وتظهر ثمرة لخلاف في نحو: (مررت بك وبعمرو وبخالد) فإن جعلته عطفاً على الأول لَزِمَت الباء وإلاَّ جازت. ينظر: الدر المصون (٥/ ٧٨).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٢٧٦)، والهداية الى بلوغ النهاية (٣/ ٢١١٧)، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/ ٥٢)، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٢٥).

(٤)الدر المصون (٥/ ٧٥).

(٥)معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٢٧٦) .

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٢٥)، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ١٧٥).

فأنت ترى في هذه الأمثلة أن المعطوف عليه لم يقع قبل حرف العطف، وقد فصل بينهما بالجملة المعترضة.

ولذا فضابط المعلمين غير صحيح، وإنما الضابط الصحيح الذي يمكن به معرفة المعطوف عليه هو **(صحة تقدير عامل المعطوف عليه مع المعطوف)**، أو أن يقال: **(علامة المعطوف عليه أن يصح أن يحل محله المعطوف)**؛ لأن المعطوف يشترك مع المعطوف عليه في إعرابه فقط أو فيه وفي المعنى الذي سيق المعطوف عليه لأجله[٢]، وهذا لا يتحقق إلا بأن تقدر مع المعطوف عامل المعطوف عليه ويصح المعنى.

==

(١) ينظر: الدر المصون (٥/ ٧٥).

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٥٥٢).

الخطأ العاشر: بدل الاشتمال هو ما يدل على صفة في المبدل منه

يعرف بعض المعلمين بدل الاشتمال بأنه ما يدل على صفة في المبدل منه، ويؤكد هذا بقوله: هو شيء معنوي؛ ليفرق بينه وبين بدل بعض من كل.

فبدل البعض عندهم شيء حسي من المبدل منه كالوجه واليد والرأس والقدم، تقول: (أعجبني زيدٌ وجهُه، وضربتُ زيدًا يدَه).

وأما بدل الاشتمال في شيء معنوي من المبدل منه كالعلم والحكمة والفهم والجهل تقول: (أعجبني زيدٌ علمُه).

وهذا سبّبَ لهم خلطا بين نوعي البدل، حتى إن بعض المعلمين الثائرين[١] على قواعد النحو ومناهجه طالب بالاقتصار على نوعي البدل المطابق والاشتمال؛ ليدخل في بدل الاشتمال (بدل بعض من كل)[٢].

---

(١) وهو الأستاذ يسري سلال، مدرس بمدينة دمياط المصرية، صاحب قناة متع عقلك للألغاز النحوية، وله موقع بعنوان: (نحو نحو جديد) وتطويره (نحو دوت كوم) ذكر فيه بعض أخطاء المناهج التعليمية لمادة النحو، وثار فيه على بعض الأفكار عند النحاة، ومنها بدل الاشتمال.

وقد تأثر بفكرته بعض المعلمين فطالب بإلغاء بدل الاشتمال والاقتصار على نوعي بدل الكل وبدل البعض .. ينظر مقال: أنواع البدل رؤية نقدية للأستاذ محمد محمود nahw.com

(٢) و من العلماء من ردّ بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل؛ لأن العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص، وتحذف المضاف وتنويه، فإذا قلت: (أكلت الرغيف ثلثه) إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض، وبدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة ==

وهذا الخلط سببه شيئان:

الأول: أن بعض النحاة عرّف بدل الاشتمال بأنه ما يدل على معنى في متبوعه[١]، وبعضهم قال: هو وصف لمتبوعه[٢]، نحو: (أعجبني زيدٌ علمُه واعرفْه حقَّه) وهذا؛ لأن أكثر وروده بالأوصاف، ولكن ثبت منه ما كان اسم ذات، نحو: (سُرق زيدٌ ثوبُه، وسرني زيدٌ كلامُه)[٣].

الثاني: أن بعض العلماء عرف بدل الاشتمال بأنه ما يشتمله العامل[٤]، يعني أن معنى العامل متعلق به، وإن تعلق في اللفظ بغيره، فالإعجاب في نحو: (أعجبتني الجاريةُ حسنُها) "متعلق بالجارية، وهو في المعنى متعلق بالحسن"[٥]؛ لأنه لا يناسب نسبة هذا الإعجاب إلى ذات (الجارية) التي هي مجموع لحم وعظم ودم، فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى صفة من صفاتها كـ(علمها أو حسنها)[٦].

وفي قولك: (قُطع السارقُ يدُه) فالسامع يفهم أن المتكلم قصد نسبته إلى شيء يتعلق به كـ(اليد أو الأصبع), فالقطع طالب لليد ومشتمل عليه[٧]،

==

من صفة مضافة إلى ذلك الاسم. ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٦٩)، وتوضيح المقاصد (٢/ ١٠٣٩)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ٦).

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ٢٤٩).

(٢) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٣٤٣).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٦٦).

(٤)أوضح المسالك (٣/ ٣٦٥)، وينظر: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ٤).

(٥)المقاصد الشافية (٥/ ١٩٧).

(٦) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ١٨٥ – ١٨٦).

(٧) ينظر: البسيط في شرح الجمل (٣٩١).

فقد "دل العامل المنسوب إلى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل إجمالا، فهذا هو المراد بالاشتمال"(١).

ومن هنا قال بعض النحاة: إن **بدل الاشتمال بهذا المعنى يدخل فيه بدل البعض**؛ لأن معنى العامل فيه معلق بالبدل لا بالمبدل منه، ويلزم من هذا أن يسمى بدل البعض بدل اشتمال.

وزعم بعضهم "أن بدل البعض والاشتمال في الحقيقة سواء، إلا أن بدل البعض خصّ بهذه التسمية، وأبقوا التسمية على الآخر"(٢).

والحق أن بين بدل البعض وبدل الاشتمال تباينا واختلافا:

فبدل البعض هو ما كان جزءا من المبدل منه، **وضابطه** أن يكون الثاني جزءا من الأول"(٣)، نحو: (ضربت زيدا يده) فاليد جزء وبعض من (زيد).

وأما **بدل الاشتمال** فهو ما كان بينه وبين متبوعه ملابسة أي تعلق بغير الجزئية(٤)، **وضابطه** أن يدل على معنى في المبدل منه أو يستلزمه(٥)،

---

(١)حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ١٨٦) بتصرف.

(٢)المقاصد الشافية (٥/ ١٩٧).

(٣)شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٣٠٩). وينظر: أوضح المسالك (٣/ ٣٦٥).

(٤) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٣٠٩)، وينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ٦٤٧)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٣٩٦)، ودليل الطالبين لكلام النحويين (ص: ٥٠).

(٥) ينظر: همع الهوامع (٣/ ١٧٦)، وشرح كتاب الحدود في النحو (ص: ٢٦٦).

ولذا سمي بالاشتمال؛ لاشتمال المبدل منه على البدل[١]، أي تعلقه به وليس جزءا منه، فـ(زيد) في قولك: (أعجبني زيدٌ حسنُه) قد اشتمل على الحسن وغيره، وفي قولك: (كثر زيد ماله) قد اشتمل على المال بتملكه له.

وعليه فبين نوعي البدل (البعض والاشتمال) تداخل في أن المبدل منه يشتمل على البدل، وأن "بينهما وبين متبوعهما ملابسة"[٢]، والفرق بينهما من جهتين:

الأول: أن بدل البعض جزء من المبدل منه، وبدل الاشتمال ليس جزءا منه وإنما هو متعلق به.

الثاني: أن العامل في بدل الاشتمال يقتضي الثّاني، كما يكون مقتضيا للأوّل، "والنفس إذا ذكر الأوّل طالبتْ بالمعنى الذي يستفاد من الثّاني؛ لأنّك إذا قلت في (أعجبني زيدٌ علمُه): (أعجبنى زيدٌ)، ذهبت النفس تطلب المعنى المعجب منه، وهو علمُه، أو عقلُه، أو غير ذلك، بخلاف بدل البعض؛ فإنّ النّفس تسكن إلى الأوّل سكونا تامّا، ولا تطالب بالثّاني لو لم يذكر"[٣].

---

(١) وهذا قول لبعض النحاة؛ لاختلافهم في المشتمل في بدل الاشتمال؛ فقيل: هو الأول، وقيل: الثاني، وقيل: العامل، والأقرب أولها وهو اختيار الفارسي وابن مالك. تنظر هذه الأقوال في تسهيل الفوائد (ص: ١٧٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٣٨)، والبسيط في شرح الجمل (٢٩١: ٢٩٢)، والمقاصد الشافية (٥/ ١٩٥: ١٩٧)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ٦).

(٢)تمهيد القواعد (٧/ ٣٣٩٩).

(٣)البديع في علم العربية (١/ ٣٤٣).

الخطأ الحادي عشر: الكاف في (رويدك) و(أرأيتك) ضمير

يخطئ بعض المعلمين في الكاف اللاحقة بعض الأفعال نحو: (أرأيتَك، وانْظُرْك)، وبعض الأسماء نحو: (النجاءَك، ورويدَك) فيعربونها ضميرا له محل من الإعراب، وذلك لأنهم رأوا أن الكاف أكثر أحوالها الاسمية كالتي في نحو: (رأيتُك، وكلمتُك، ونظرتُ إليك, وعجبتُ منك) فطردوا ذلك المعنى في جميع مواضعها.

والصواب أن الكاف هنا ليست ضميرا، وإنما هي حرف خطاب مثلها في أسماء الإشارة (ذلك وتلك) والضمائر (إياك وأخواتها)[1].

فالكاف التي تدل على معنى الخطاب تأتي في الكلام على ضربين:

الأول: اسم يدل على الخطاب والذات، كالتي في (أكرمك أخوك) ونحوهما، وهذه لها محل من الإعراب؛ فهي منصوبة بالفعل في (أكرمك) ومجرورة بالإضافة في (أخوك).

الثاني: حرف يدل على الخطاب فقط، مجرد من الدلالة على الذات. كالكاف اللاحقة أسماء الإشارة (ذلك وتلك) وبعض الضمائر كـ(إياك)، وبعض أسماء الأفعال كـ (رويدك والنجاءك)، وبعض الأفعال مثل: (أرأيتك

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٢٤٤-٢٤٥)، والمقتضب (٣/ ٢٧٧)، والأصول في النحو (٢/ ١٣٠)، والإيضاح العضدي (ص: ٢٦٧)، والخصائص (٢/ ١٨٩: ١٩٣) (٣/ ١٧٢)، وشرح المقدمة المحسبة (١/ ١٦٥)، والمرتجل لابن الخشاب (ص: ٣٠٢)، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص: ٣٨).

زيدًا[١]، ليسك زيدًا، أُنظُرْك زيدا) .. فالكاف في كل هذا للخطاب فقط، وقد تجردت من معنى الاسمية، فلا محل لها من الإعراب، **والفرق بينهما:**

أن الكاف في (رأيتك) تدل على المخاطب مثلها في (لك وإليك)، وأما الكاف في (أرأيتك) فتدل على الخطاب لا المخاطب مثلها في (ذلك)، فأنت "إذا قلت: (لك أو إليكَ)؛ فقد خاطبتَه باسمه كناية، وإذا قلت: (ذاك أو ذلك)، فقد خاطبتَه بغير اسمه"[٢].

والدليل على أن الكاف هنا حرف خطاب لا اسم مضمر ما يأتي:

الأول: أنها لو كانت اسما لكان لها محل من الإعراب، ولا يجوز في هذه الكلمات أن يكون لها محل من الإعراب، فامتنع فيها النصب؛ لأنه لا

---

(١) (أرأيت) لها استعمالان

الاستعمال الأول: أن تكون بمعنى (أخبرني) ولها حالتان:

الأولى: ألا تتصل بها الكاف، وحينئذ يجب للتاء ما يجب لها مع سائر الأفعال من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث نحو:ﱡ ﱠ نح نخ نم نى ني هجﱠ [الأنعام: ٤٦].

الثانية: أن تتصل بها الكاف، وحينئذ تلزم التاء خطاب المفرد المذكر، ويلحق الكاف علامات التأنيث والتثنية والجمع، نحو:ﱡ ﱠ ني ىٰ ير يز يم ينﱠ [الأنعام: ٤٠].

والكاف في هذه الحالة حرف خطاب لا محل لها من الإعراب، بدليل قول العرب: (أرأيتك فلانا ما حاله) وقوله تعالى:ﱡ ﱠ كى كي لم لىﱠ [الإسراء:٦٢].

الاستعمال الثاني: ألا تكون بمعنى أخبرني، وحينئذ يجب في التاء والكاف مجتمعين ما يجب لهما منفردين من مراعاة حال المخاطب تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا، فتقول: (أرأيتك قادرا، أرأيتما كما قادرَين، وأرأيتموكم قادرِين). ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ١٠٧) (١٤٧/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٤٧/١).

(٢)شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٦٣).

ناصب لها هنا[1]، وامتنع الرفع؛ لأنها ليست من ضمائر الرفع، ويمتنع الجر؛ لأنه لا جار معها لا حرف جر ولا إضافة؛ لأن الأفعال وأسماء الأفعال وأسماء الإشارة والضمائر لا تضاف[2]؛ "لأنّ الإضافة للتخصيص، والمضمراتُ أشدُّ المعارف تخصيصًا، فلم تحتج إلى الإضافة وإذا ثبت أنّه ليس باسمٍ؛ كان حرفًا بمعنى الخطاب مجرَّدًا من مذهب الاسميّة"[3].

---

(١) أما امتناع الناصب مع الضمائر وأسماء الإشارة فواضح، وأما امتناعه مع الفعل نحو: (انظرك زيدا)؛ فلأن الفعل قد تعدى إلى مفعوله، ولأنه في قولهم: (ليسك زيدا) نصبتَ (زيدا) على الخبرية، ولو كانت الكاف اسما لكانت منصوبة بـ(ليس)، وقد استوفت منصوبها.

وأما (أرأيتك) فذهب بعض العلماء إلى أن لها محلا من الإعراب في موضع رفع على الفاعلية، والتاء حرف خطاب، ومنهم من ذهب إلى أنها في موضع نصب على أنها مفعول به أول وما بعدها مفعول ثان.

وأجيب عن الأول: بأن التاء لا يستغنى عنها بخلاف الكاف، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية، ولأنه محكوم بفاعليتها في غير هذا الموضع بإجماع بخلاف الكاف.

وأجيب عن الثاني: بأنك إذا قلت: (أرأيتك زيدا ما فعل) لم تكن الكاف بمعنى (زيد)، فعلم بهذا أن (زيدا) مفعول به أول وما بعدها مفعول به ثان، وأن الكاف لا موضع لها من الإعراب. ينظر: شرح كتاب سيبويه (٢/ ١٤٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٦٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٤٧/١) ، وارتشاف الضرب (٢/ ٩٨١)، والتذييل والتكميل (٣/ ٢٠٣).

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي (٢٦٧)، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص: ٣٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٨٦).

(٣)شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣١٢).

الثاني: لو كانت اسما لوجب حذف النون معها في نحو: (ذانك وتانك)، كما حذفت مع (كتاباك، وغلاماك)، ولحذفت الألف واللام معها في نحو: (النجاءك)؛ لأن الإضافة لا تجتمع مع النون والألف واللام(١).

الثالث: أنهم قالوا: (انظُرْكَ زيدًا) وهذا الفعل لا يتعدى إلى ضميرِ المأمور المتصل "فلا تقول: (اضرِبْكَ)، ولا (أُقْتُلْكَ) إذا أمرتَه بضَرْبِ نفسه وقَتْلِه إيّاها"(٢).

الرابع: أنها لو كانت أسماء لجاز أن تؤكد، فإن كانت منصوبة لجاز أن تقول: (ذاك نفسَك زيدٌ) بتوكيد الكاف من اسم الإشارة، وإن كانت مجرورة لجاز أن تقول: (ذاك نفسِك زيدٌ)، فلما لم يجز توكيدها دل على أنها حروف لا محل لها من الإعراب(٣).

وبناء على هذا فالكاف في كل هذه الكلمات ليس ضميرا، وإنما هو حرف خطاب اتصل بهذه الكلمات؛ ليبين المخصوص بالخطاب كما قال سيبويه:

"فإنَّما أَدخل الكافَ حين خاف الْتباسَ مَنْ يَعنى بمن لا يعنى"(٤).

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٢٤٤)، والأصول في النحو (٢/ ١٣٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٦٣).

(٢)شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣١٢).

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٢٤٥)

(٤)الكتاب (١/ ٢٤٤)، وينظر: اللامات (ص: ١٣١)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ١٤٧)، والمقاصد الشافية (١/ ٢٨٩)، وعقود الزبرجد (٧٣ – ٧٤/ ٤٨).

الخطأ الثاني عشر: **المعرب ما يتغير آخره، والمبني ما يثبت آخره على حالة واحدة**

يعرّف بعض المعلمين المعرب بأنه ما يتغير آخره، والمبني بأنه ما لزم آخره حركة أو سكونا، وهذا كلام فيه قصور؛ لأنه قد يقع التغيير آخر الكلمة وهي مبنية كما في أحوال الفعل الماضي، وكالتغيير بسبب اللغات في كلمة (حيث) فقد حركت بالحركات الثلاث (حيثُ، حيثَ، حيثِ)، والتغيير بالحركات العارضة كالتخلص من الساكنين (منِ ابنك، منَ الله) والتحريك بالنقل (قدَ افْلح)، ومع ذلك فهذه كلها مبنية باتفاق.

وكذا قد يلزم المُعرَب حالة واحدة كلزوم النصب في قولهم: (سبحانَ الله، ورويدك)، ولزوم جر (الكُلاع وعِرْيَط) في (ذي الكلاعِ، وأمِّ عريطٍ)[1].

ولذا كان التعريف الأدق للمعرب أنه ما أثرت فيه العوامل لفظا أو تقديرا، والمبني ما لم تؤثر فيه العوامل حتى وإن تغير آخره[2]. فلابد من تقييد التغير وعدمه بسبب العامل كما قيده النحاة في كتبهم عندما عرفوا

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣).

(٢) وهذا التعريف يخرجنا عن النزاع الدائر بين العلماء في تعريف الإعراب؛ أهو لفظي أم معنوي؟ وهل يصلح أن نقول فيه إنه تغيير أو جعل؟ فكل العلماء متفقون على أن المعرب ما يؤثر فيه العامل والمبني بخلافه، والخلاف بينهم في التعبير عن حقيقة الإعراب ومدلوله. ينظر خلافهم في: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣)، والتذييل والتكميل (١/١١٥: ١١٧)، وارتشاف الضرب (٢/ ٨٣٣).

المعرب والمبني[١]؛ لأن الإعراب ما هو إلا شيء يؤتى به لبيان مقتضى العامل[٢].

وعليه فإذا تغير آخر الكلمة لا بسبب عامل فليس بإعراب، كالتغيير في (حيثُ) تقول: "(جلست حيثُ جلس زيد) فإنه يجوز أن تقول: (حيثُ) بالضم و(حيثَ) بالفتح و(حيثِ) بالكسر إلا أن هذه الأوجه الثلاثة ليست بسبب العوامل، ألا ترى أن العامل واحد وهو (جلس)، وقد وُجد معه التغير المذكور"[٣].

وعليه فأي تغيير أو اختلافٌ يقع في المبنيّات، فليس بإعراب, لأنّه لم يَحْدُث بعامل[٤].

ومن هنا يمكننا الإجابة عن هذا السؤال الذي يكثر من الطلاب، وهو ما الفرق بين فتح الباء في (ضربَ) و(يضربَنّ) وفتحها في (لن

(١) ينظر: الإيضاح العضدي (١١: ١٥)، والمسائل العسكريات في النحو العربي (ص: ١٠٩)، والخصائص (١/ ٣٨)، والمفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٣)، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ٣٤)، والبديع في علم العربية (١/ ١٥-٤٨)، والمقدمة الجزولية في النحو (ص: ٧)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٥٠-٢٠١)، ومسائل خلافية في النحو (ص: ٨٣)، وتوجيه اللمع (ص: ٦٥)، والكافية في علم النحو (ص: ١١)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ١٤٨)، وارتشاف الضرب (٢/ ٦٧٣).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣).

(٣)شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ١٣).

(٤) ينظر: ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٥٠).

يضربَ)، وضمها في (ضربُوا) وضمها في (يضربُ)، وسكونها في (ضربْت) و(تضربْنَ) وسكونها في (لم يضربْ)؟

والجواب: أن الحركة آخر الماضي والمضارع المتصل بإحدى النونين هي حركة ليست بسبب اختلاف العامل، وإنما بسبب اختلاف ما اتصل بالكلمة من ضمير أو حرف.

وأما الحركة آخر المضارع المعرب فهي أثر لعامل؛ لأنها تتغير بتغير ما دخل عليها من عامل أوجب لها الرفع تارة، والنصب تارة، والجزم أخرى. والله أعلم.

الخطأ الثالث عشر: التعبير عن الكلمة التي على حرف واحد بلفظها

هذا خطأ يقع فيه بعض المعلمين إذا ما أرادوا أن يعربوا من الكلمات ما وضع على حرف واحد كتاء الضمير وكافه، وباء الجر ولامه، فيقولون في تاء (ضربتُ): (تُ) ضمير ..، وفي باء (بزيد): (بِ) حرف جر .. وهكذا. وهو خطأ قديم نبه عليه ابن هشام رحمه الله بقوله:

"اعلم أن اللفظ المعبّر عنه إن كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك، فيقال في المتصل بالفعل من نحو (ضربتُ): التاء فاعل أو الضمير فاعل، ولا يقال: (ت) فاعل، كما بلغني عن بعض المعلمين؛ إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا، فأما الكاف الاسمية[١] فإنها ملازمة للإضافة فاعتمدتْ على المضاف إليه، ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها فقلت في نحو قوله:[٢]

وَمَا هدَاك إلى أَرْضٍ كَعَالَمِها

---

(١) هي الكاف التي بمعنى (مثل) وهي اسم ظاهر، والحرفية التي للتشبيه. ينظر: حاشية الشمني على شرح الدماميني لمغني اللبيب (٢٧٢)

(٢) صدر البيت من بحر البسيط، لعَمْرُو بن برَّاقَةَ الهَمَدَانِيُّ. وعجزه:

وَلَا أعَانَكَ فِي عَزْمٍ كَعَزَّامِ

والتمثيل بالبيت لبيان كيفية التعبير عن الكاف الاسمية الواقعة فاعلا في قوله: (كعالمها).

ينظر البيت في : جمهرة الأمثال (٢/ ١٢١)، وربيع الأبرار ونصوص الأخيار (٣/ ٨٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٧١)، والدر الفريد وبيت القصيد (٨/ ١١٣)، وشرح أبيات مغني اللبيب (٨/ ٣٠).

الكاف: فاعل، ولا تقل: (ك) فاعل؛ لزوال ما تعتمد عليه"[١].

فالكلمة التي وضعت على حرف واحد يجب أن يعبر عنها باسم ذلك الحرف لا بلفظه، لتكون اسما ظاهرا؛ لأنه ليس عندنا اسم ظاهر على حرف واحد.

وأما إذا لم تكن الكلمة موضوعة على حرف واحد، ولكنها قد حذف منها حتى صارت على حرف واحد، مثل فعل الأمر من اللفيف المفروق (ق) من (وقي) و(عِ) من (وعى)، ومثل كلمة (مُ) لغة في (ايمن)، فيجوز في كل هذا أن تعبر عنه بلفظه فتقول: (ق) فعل أمر، (مُ) مبتدأ؛ لأن الحذف فيها عارض لا بأصل الوضع، فاعتبر فيهن الأصل[٢].

وإن كانت الكلمة على حرفين فالأكثر أن ينطق بلفظها، فيقال: (قدْ) حرف تحقيق، و(هل): حرف استفهام، و(نا): فاعل أو مفعول، و(سوف) حرف استقبال، و(ضرب) فعل ماضٍ، ولا تنطق في كل هذا باسم حروفه، فلا تقل في (قد): القاف والدال، وفي (هل): الهاء واللام[٣]، قال أبو حيان في التعبير عن أداة التعريف:

(١)مغني اللبيب (٨٧٢) وينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (١٦٨).
(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٨٧٢).
(٣) ينظر: السابق (٨٧٣).

"ذكر عن الخليل أنه كان يسميها (أل), ولم يكن يسميها الألف واللام[١] كما لا يقال في (قد): القاف والدال"[٢]، وأما سيبويه فكان يطلق عليها (أل)[٣]، والألف واللام[٤]؛ لأن الألف عنده زائدة للنطق بالساكن[٥].

(١) وذكر ابن هشام أن الخليل ربما عبر عنها بـ(أل) أو بالألف واللام. ينظر: مغني اللبيب (٨٧٣).

(٢)التذييل والتكميل (٣/ ٢١٧)، وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٩٣)، وتوضيح المقاصد (١/ ٤٦٠)، والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ١٩٥).

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٢٦).

(٤) ينظر: السابق (١/ ٢٢ -١٨٢-١٨٧).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٦٩)، وتوضيح المقاصد (١/ ٤٦٠)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ١٥٦)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٧٧)، وشرح المكودي على الألفية (ص: ٤٢)، والمقاصد الشافية (١/ ٥٥٠).

المبحث الثاني

من أسباب أخطاء النحو العلمية عند المعلمين

تتعدد الأسباب التي أدت لتسرب أخطاء النحو العلمية عند المعلمين، وقد ذكرت كثيرا منها –سابقا– عند مناقشة تلك الأخطاء، وسأجمل في هذا المبحث ما ذكرته في المبحث السابق، وأضيف إليه ما لم أذكره، وهذا في الأسباب الآتية:

١– **عدم التفريق بين العامل النحوي والعمل**، فالعوامل في النحو هي التي يُنسب إليها العمل والأثر النحوي، فالجر معمول لعامل هو الحرف أو الإضافة، والنصب معمول لعامل هو الفعل أو الابتداء ... وهكذا.

والمعلمون يخلطون –أحيانا– بين العامل والعمل، ولذا فهموا من قول العلماء: (إن الجر علامة للاسم) أن دخول حرف الجر هو العلامة، وتعبير العلماء هو الجر لا الجار، فالجار هو العامل، والجر هو العمل والأثر.

٢– **تغليب المعاني اللغوية للمصطلحات النحوية** دون تحقيق أو تدقيق لما أضافه أو خصه به علماء النحو من معانٍ اصطلاحية، فترى أن المعلمين قصروا تعريف الفاعل على مَن قام بالفعل، وهذا هو معناه الحقيقي، ولكن النحاة لم يقصروه على هذا المعنى فقط، وإنما علقوه بالفعل المبني للفاعل، فالاسم المرفوع المسند للفعل المبني للفاعل هو الفاعل عند النحاة حتى وإن لم يفعل الفعل في الحقيقة كما في نحو: (مات زيدٌ)، وفي الفعل المنفي (ما قام زيدٌ).

ومن هذا –أيضا– ضبطهم للمبتدأ بأنه ما يقع في أول الجملة الاسمية؛ لأنهم غلبوا المعنى اللغوي للمصطلح، ولم يدركوا أن النحاة لم

يسموه مبتدأ لابتداء الجملة به فحسب، وإنما لأنه مثبت إليه معنى ومتحدث عنه بالخبر –كما سبق–.

٣- **تخصيص بعض الأحكام النحوية بالغالب فيها**، كما هو الحال في المنادى المبني حيث خصوه بالمفرد العلم، بينما هو المفرد المعرفة، والمعرفة أعم من العلمية، وإنما العلم هو الغالب في هذا الباب.

ومثاله –أيضا– تخصيصهم بدل الاشتمال بما يدل على معنى في المبدل منه؛ لأنه الغالب فيه، مع أنه لا يمتنع أن يأتي اسم ذات كما في نحو: (أعجبني زيد ثوبُه).

ومثاله –أيضا– تخصيصهم المعرب بما يتغير آخره؛ لأنه الغالب فيه، فقَلَّ من يلزم حالة إعرابية واحدة كـ(سبحانَ الله) التي تلزم النصب على المصدرية.

٤- **وضع ضوابط أو علامات غير مطردة**، كالضابط الذي وضعوه للمضاف إليه بأنه المعرفة بعد النكرة، وكعلامة الاسم بتاء التأنيث المتحركة مع دخولها الحروف نحو: (لاتَ، وثمتَ، وربتَ).

٥- **طرد الحكم في المتشابهات** وعدم التفريق بين الأحوال المختلفة للكلمة الواحدة، كما هو الحال مع الكاف في (رأيتك وأرأيتك)، فطردوا فيهما حكم الاسمية، ولم يميزوا بين كون الكاف الأولى للمخاطب، والكاف الثانية لمجرد الخطاب.

فهذه أبرز الأسباب التي أوقعت بعض المعلمين في الأخطاء السابقة، والتي يجدر بهم أن يعرفوها ليصونوا علم النحو عنها، ويقدموه بصورته التي رسمها لنا علماؤنا السابقون.

الخاتمة

الحمد لله على تمام ما أنعم، وأصلي وأسلم على نبيه الأكرم، وبعد هذا التطواف مع أبرز الأخطاء العلمية عند المعلمين، والكشف عن أسبابها، أطوي صفحات البحث على جملة من النتائج العلمية، والتي هي عبارة عن تصحيح علمي لأخطاء المعلمين، وأجملها في الجدول الآتي:

الخطأ	التصويب	السبب
من علامات الاسم دخول حرف الجر وحرف النداء	**من علامات الاسم قبول الكلمة للجر والنداء**	**عدم التمييز بين العامل والعمل**
حروف (أنيت) علامة للمضارع	**علامة المضارع (لم) أو حروف (أنيت) إن كانت تدل على المتكلم والمخاطب والغائب.**	**عدم تقييد العلامة**
تاء التأنيث المتحركة علامة للاسم	**تاء التأنيث المتحركة التي تقلب في الوقف هاء هي علامة الاسم**	**عدم تقييد العلامة**
المبتدأ هو الاسم الذي تبتدئ به الجملة الاسمية	**المبتدأ هو المتحدث عنه في الجملة الاسمية**	**تغليب المعنى اللغوي للمصطلح**
الفاعل هو مَن قام بالفعل	**الفاعل هو ما أسند لفعل تام بصيغة البناء للمعلوم حتى وإن لم يفعل الفعل**	**تغليب المعنى اللغوي للمصطلح**

المضاف إليه هو الاسم المعرفة بعد النكرة	علامة المضاف هو ما يقع موقع التنوين من الاسم المفرد أو النون من المثنى والجمع	وضع ضوابط غير مطردة
المنادى المبني هو المفرد العلم	يبنى المنادى المبني هو المفرد المعرفة	تخصيص الحكم بالغالب فيه
الاستثناء التام غير الموجب يجوز فيه النصب والرفع	الاستثناء التام غير الموجب يجوز فيه النصب والإتباع	تخصيص الحكم بالغالب فيه
المعطوف عليه هو ما يقع قبل حرف العطف	المعطوف عليه هو ما يصح أن يقدر عامله مع المعطوف	تخصيص الحكم بالغالب فيه
بدل الاشتمال هو ما يدل على معنى في المبدل منه	بدل الاشتمال هو ما كان بينه وبين متبوعه ملابسة وتعلق بغير الجزئية.	تخصيص الحكم بالغالب فيه
الكاف في (أرأيتك) ضمير مخاطب	الكاف في (أرأيتك) حرف خطاب	طرد الحكم في المتشابهات
المعرب هو ما يتغير آخره	المعرب هو ما تؤثر فيه العوامل	تخصيص الحكم بالغالب فيه

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك, لبرهان الدين بن قيم الجوزية, المحقق: د. محمد السهلي, الناشر: أضواء السلف – الرياض, الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م.
- الأصول في النحو, لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي, الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- أسرار العربية، للأنباري، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي للعكبري، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م
- أمالي ابن الشجري، المحقق د/محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م
- الأمثال لابن سلاّم (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: الدكتور عبد المجيد قطامش، الناشر: دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين لأبي البركات الأنباري, ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ/ محمد محيي الدين. الناشر: المكتبة العصرية, الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل = تفسير البيضاوي، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت،

الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, لابن هشام، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي, الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي القيسي، تح د/ محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م
- الإيضاح العضدي. لأبي علي الفارسيّ , المحقق: حسن شاذلي فرهود, ط١ سنة: ١٩٦٩م
- بدائع الفوائد لابن القيم، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- البديع في علم العربية لابن الأثير، تح د/ فتحي أحمد علي الدين– الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية– الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تح د/ عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط ١ سنة ١٤٠٧هـ
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، المحقق : علي محمد البجاو– الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري، المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين– الناشر: دار الغرب الإسلامي– الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل– المؤلف: أبو حيان الأندلسي – المحقق: د. حسن هنداوي– الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا– الطبعة: الأولى.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، الناشر:

دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان – الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ– ٢٠٠٠ م.

- التعليقة على كتاب سيبويه, لأبي علي الفارسي (المتوفى: ٣٧٧هـ), المحقق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد, لناظر الجيش، تح د/ علي محمد فاخر وآخرون, الناشر: دار السلام، القاهرة –مصر , الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ
- تهذيب اللغة للأزهري، المحقق: محمد عوض مرعب – الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن الخباز, تح د/ فايز زكي دياب, دار السلام –القاهرة, مصر–, ط٢ سنة: ٢٠٠٧م
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تح/ عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي– الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري للإمام البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ
- الجمل في النحو للزجاجي، تصحيح ابن أبي شنب، ط جول كربونل الجزائر سنة ١٩٢٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، المحقق: د/ فخر الدين قباوة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان, الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
- حاشية الشمني على شرح الدماميني لمغني اللبيب، المطبعة البهية بمصر.
- الحدود في علم النحو للأبذي تح/ نجاة حسن عبد الله نولي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٢ – السنة ٣٣ – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م
- الخصائص، لابن جني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تح د/أحمد محمد الخراط– الناشر: دار القلم، دمشق.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، للجرجاني، المحقق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م
- دليل الطالبين لكلام النحويين، لمرعي بن يوسف الحنبلى، الناشر: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت، عام النشر: ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تح/ رجب عثمان محمد– مراجعة: رمضان عبد التواب– الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة– الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.
- كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد تح د/شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ
- شرح الأزهرية، للشيخ خالد الأزهري، الناشر: المطبعة الكبرى ببولاق،

القاهرة.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية بن مالك) – الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان –الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد, الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه, الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك تح/ محمد باسل عيون السود, الناشر: دار الكتب العلمية, الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م
- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، المحقق: د. عبد الرحمن السيد وآخر، الناشر: هجر، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, لابن هشام تح د/ عبد الغني الدقر, الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣
- شرح كتاب سيبويه, للسيرافي تح/ أحمد حسن مهدلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان– الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م
- شرح الكافية الشافية, لابن مالك، تح/ عبد المنعم أحمد هريدي, الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي, الطبعة: الأولى.
- شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، تقديم/ إميل بديع يعقوب– الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

- شرح المقدمة المحسبة, لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تح/ خالد عبد الكريم, المطبعة العصرية بالكويت.
- شرح المكودي على الألفية، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥
- العُدّة في إعراب العُمدَة لابن فرحون، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث، الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة، الطبعة: الأولى، (بدون تاريخ).
- علل النحو, للوراق، تح/ محمود جاسم محمد الدرويش, الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية, الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
- الفوائد، لأبي القاسم تمام بن محمد البجلي المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢
- الكتاب, لسيبويه تح/ عبد السلام محمد هارون, الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة, الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ
- كشف المشكل في النحو، لحيدرة اليمني، تعليق د/ يحيى مراد، ط دار الكتب العلمية بيروت، ط١ سنة ٢٠٠٤هـ
- الكناش في فني النحو والصرف لصاحب حماة، تح د/رياض بن حسن الخوام, الناشر: المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان, عام النشر: ٢٠٠٠ م
- اللامات, للزجاجي تح/ مازن المبارك, الناشر: دار الفكر – دمشق, الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

- اللباب في علل البناء والإعراب, للعكبري، المحقق: د. عبد الإله النبهان, الناشر: دار الفكر – دمشق, الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ – تح د/إبراهيم بن سالم الصاعدي– الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة ، السعودية – الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م
- اللمع في العربية، لابن جني، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.
- المبسوط في القراءات العشر للنيسابوريّ تح/ سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر: ١٩٨١ م
- المرتجل, لأبي محمد عبد الله بن الخشاب، تح/ علي حيدر, دمشق, ١٩٧٢م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي لأبي علي النحوي، تح د. علي جابر المنصوري، الناشر: الدار العلمية الدولية ودار الثقافة ، (عمان – الأردن)، ٢٠٠٢ م
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل, تح د/ محمد كامل بركات, ط١ سنة: ١٩٨٢م
- معاني القراءات للأزهري، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، المحقق: د. مازن

المبارك / محمد علي حمد الله – الناشر: دار الفكر – دمشق – الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي، تح أ د/ عياد بن عيد الثبيتي وآخرون, معهد البحوث العلمية – جامعة أم القرى – مكة المكرمة – ط١ سنة: ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- المقتضب, للمبرد، الناشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية –القاهرة, مصر – ط٢ سنة: ١٩٩٤م.
- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي، المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، طبع ونشر: مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي.
- ملحة الإعراب، للحريري، الناشر: دار السلام – القاهرة/ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م.
- المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، تح/ د محمد بن أحمد العمري، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري، المحقق: عبد الكريم مجاهد، الناشر: الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي– الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر

من المواقع الإلكترونية:

نحو نحوٍ جديد newnahw.com

المحتويات

ملخص البحث ٧٠١

مقدمة البحث ٧٠٥

المبحث الأول ٧٠٧

الخطأ الأول: من علامات الاسم دخول حرف الجر وحرف النداء ٧٠٧

الخطأ الثاني: المضارع ما ابتدئ بحرف من حروف (أنيت)..... ٧١٣

الخطأ الثالث: تاء التأنيث المتحركة علامة للاسم ٧١٥

الخطأ الرابع: المبتدأ هو الاسم الذي يبتدأ به في الجملة ٧١٦

الخطأ الخامس: الفاعل هو من قام بالفعل ٧١٩

الخطأ السادس: ضابط المضاف إليه هو أن تأتي المعرفة بعد النكرة..... ٧٢٢

الخطأ السابع: المنادى المبني هو المفرد العلم..... ٧٢٧

الخطأ الثامن: الاستثناء التام غير الموجب يجوز فيه النصب والرفع ٧٢٩

الخطأ التاسع: المعطوف عليه هو ما قبل حرف العطف ٧٣١

الخطأ العاشر: بدل الاشتمال هو ما يدل على صفة في المبدل منه ٧٣٤

الخطأ الحادي عشر: الكاف في (رويدك) و(أرأيتك) ضمير ٧٣٨

الخطأ الثاني عشر: المعرب ما يتغير آخره، والمبني ما يثبت آخره على حالة واحدة ٧٤٢

الخطأ الثالث عشر: التعبير عن الكلمة التي على حرف واحد بلفظها ٧٤٥

المبحث الثاني..... ٧٤٨

١- عدم التفريق بين العامل النحوي والعمل..... ٧٤٨

٢- تغليب المعاني اللغوية للمصطلحات النحوية ٧٤٨

٣- تخصيص بعض الأحكام النحوية بالغالب فيها. ٧٤٩

٤- وضع ضوابط أو علامات غير مطردة ٧٤٩

٥- طرد الحكم في المتشابهات. ٧٤٩

الخاتمة ٧٥٠

ثبت المصادر والمراجع..... ٧٥٢

المحتويات..... ٧٦٠